قراءة في نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار المغرب نموذجاً

د. عبد الله محمّد الأمين النعيم *

مقدمة

جعل الله سبحانه وتعالى الأمة الإسلامية الأمة الخاتمة والأمة الشاهدة على الناس والقائدة لهم نحو قيم الخير. وقد أوضح سبحانه وتعالى للأمة في كتابه العزيز والرسول في سنته المشرفة الشروط التي تحقَّق للأمة قيادة العالم وتمكَّن لها فيه . ونبّه القرآن الكريم والسُّنة النبوية إلى عوامل السقوط والانهيار الحضاري واعتبرتها هذه المصادر سنناً كونية تدور عليها حركة العالم . كما نبهت هذه المصادر إلى سنن التدافع بين الأمم بأنماطها الحضارية . ونبّهت إلى سنن البقاء والتطور.

وهذه القراءة هي استعراض لكتاب الدكتور أحمد العماري الذي صدر في طبعته الأولى سنة 1997م عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن ، ويقع في ثلاث وأربعين وستمائة صفحة من القطع المتوسط وناقش فيه مفاهيم المواجهة والمراجعة والاستعداد كقانون في تطور القوة باستلهام الرؤية القرآنية في تقنين هذه المفاهيم وقدّم تشخيصاً للخلفية الدينية الحضارية واستبطاناً لقواعد الاجتهاد والتجديد والتدافع . فالكتاب بهذا الفهم يعتبر تفسيراً للتاريخ وتاريخاً للفكر الحضاري.

ينقسم الكتاب إلى جزئين يقعان في خمسة أبواب تنقسم إلى أربعة عشر فصلاً. حيث ناقش في الجزء الأول المفاهيم المرجعية للغزو والاستعداد . وناقش في الجزء الثاني خطاب التحديث في الأصول الكبرى لنظرية الاستعداد.

مرجعية الغزو اللاتيني ونظامه

تحدث الباحث في الفصل الأول عن نظرية البقاء في المرجعية الإيديولوجية للغزو اللاتيني المعاصر فتكلم عن نشأة ومضمون نظرية البقاء حيث ذكر بأنّ البقاء هو الهيمنة المطلقة على القوة وعلى السَّيادة المطلقة على العالم والقيادة المطلقة للأمم والحضارات بفنّ القوة . والقوة مفهوم واسع فالعلم أصل القوة ، والتفوق في العلم واحتكاره هو تفوق في أصل القوة واحتكار أسراره هو احتكار أسرار القوة والتفوق في توظيفه بمهارة هو التفوق في استغلال القوة بمهارة . والاقتصاد أصل من أصول القوة ، فالمال قوة والإنتاج الاقتصادي والزراعي والصناعي قوة هائلة . وعلم السَّياسية والأنظمة السَّياسية والدبلوماسية قوة هائلة ... الخ فالقوة مفهوم واسع ومن القوة استيعاب علم القوة وتطويره.

وقد تطور مفهوم البقاء مع تطور مفهوم القوة ، فتطور القوة ومفهوم القوة وتقنيات القوة – التي هي تقنيات البقاء – أدّى إلى ظهور نظرية القوة التي هي نظرية البقاء وبنائها كنظرية علمية متكاملة في القرن التاسع عشر . ونظرية القوة تقوم على مجموعة من المبادئ هي:

- مبدأ احتكار القوة.

---

* أستاذ مساعد بمعهد إسلام المعرفة (إمام) – جامعة الجزيرة.

- مبدأ التطور بالقوة.
- مبدأ الهيمنة العالمية.
- مبدأ شمولية الهيمنة (اقتصادية ، سياسية ، ثقافية – الخ).
- مبدأ الاستمرارية عن طريق تطوير الأنظمة العالمية وتقنيات الغزو.

إنّ جذور فكرة البقاء ترجع في أصولها إلى الفكر اليوناني والروماني القديم حيث تمّ تقسيم الإنسان على أساس معيار الرفعة والوضاعة ، ومن ثم فرّق القانون الروماني في الامتيازات والحرية والحقوق بين الروماني وغير الروماني . وقد بدأت ملامحها تطل مع ظهور المدرسة الطبيعية في القرن الثامن عشر غير أنها تأسَّست كنظرية علمية فلسفية مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث فجرّ تشارلز داروين" 1809- 1882 "في هذه الظروف فكرة التطور ومبدأ الانتخاب الطبيعي في كتابيه "أصل الأنواع عن طريق الانتخاب الطبيعي" الذي ظهر 1859م ، "وأصل الإنسان "1871.

ويعتبر ولتر باجهوت أول مؤسَّس معاصر لنظرية البقاء في صورتها الأولى حيث قام فيها بتطبيق فكرة التطور ومبدأ الانتخاب الطبيعي على العادات والنظم البشرية في كتابه الذي ظهر 1873م. ثم أتمها في صورتها المنطقية الفيلسوف الألماني نيتشه " 1844-1900" . حيث ربط فيها بين إرادة القوة وإرادة البقاء .وتغذّت الحركات السَّياسية الاستبدادية المعاصرة بهذه النظرية واتخذت النازية من نيتشه أباً من آبائها المفكرين . ومبادئ هذه النظرية هي التي تسير عليها أوروبا في سياستها تجاه العالم الإسلامي إلى اليوم.

لقد تسربت نظرية البقاء إلى الفكر المغربي قبل الحماية ، ويعتبر محمد بن الأعرج السليماني "1868-1926م" أول من اهتم بها وتكلم عنها . واهتم السليمانى بهذه النظرية لثلاثة أسباب:-

- أن ينبه - من خلال التأثير الذي أحدثته فكرة البقاء في الصراع الحضاري بين الشعوب والاندفاع الاستعماري الحديث – إلى أهمية الحافز الإيديولوجي في البحث عن القوة والتطور والرقي والانتصار والتحديث.
- أن ينبه إلي فكرة القوة وإلى موضوعها ونوعها واختزالها في العلوم التجريبية بعد اكتشاف فاعليتها وخطورتها.
- أن ينبه إلي فكرة الاستعمار والمبادئ التي تحكمه وخطره على العالم .

عرض الباحث مضمون هذه النظرية عند السليمانى في الصفحات " 29-54" ثم أوضح مبادئ نظرية البقاء ومرتكزاتها حيث ذكر أنها تقوم على مبدأ تحكيم الغرائز وتحكيم الإختلافية في العلاقات البشرية بين الشعوب والأمم .ومن ثم اتخذت مبدأ الصراع (التنازع) واستعمال القوة والعنف والهيمنة مرتكزاً أساسياً في نظام علاقاتها مع الأمم.وانطلاقاً من المبدأين السالفين اعتبرت احتكار أصول القوة من طرف الجنس اللاتيني قانوناً في الانتخابية (البقاء = الهيمنة المطلقة).

ثم اعتمدت مع الزمن وتطور الظروف مبدأ إدماج الآخر في النظام الحضاري اللاتيني مرتكزاً أساسياً باعتباره الدليل الحقيقي على الانتخابية والتفوق والهيمنة (البقاء) ، وسلكت إليه خطوات مدروسة بدقة انطلقت فيها من عملية التطويق التي شخَّصتها الكشوفات بوضوح والتي تطورت من التطويق العام الى التطويق الجهوي ثم عملية التقسيم الجيو – سياسي والتغلغل المدني ثم عملية الاحتلال العسكري وغرس مؤسسات التغيير ثم أخيراً عملية الإدماج في المرحلة الأخيرة التي بدأت بنظام عصبة الأمم ثم نظام هيئة الأمم المتحدة والازدواجية القطبية ثم الفردية القطبية والنظام العالمي الجديد الذي حلّ إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج 1991م.

وهكذا يتبين بوضوح أنّ نظرية البقاء – كنظرية استعمارية – نظرية عنصرية بالمفهوم العرقي والحضاري تمتد بجذورها في التاريخ القديم وتتكَّيف مع الظروف المعاصرة لتحافظ على استمراريتها مما يجعلها تهدَّد الحضارة الإسلامية تهديداً حقيقياً خطيراً وانطلاقاً من مرتكزاتها فإنّ السليماني يعتبر أنّ عنصر الخطورة في نظرية البقاء - والذي سيؤدي إلي فناء العالم - هو قيام الرأسمالية علي قاعدة احتكار ثروة الشعوب في العالم بأسره لأنّ حياة الرأسمالية لا يمكن أن تستمر إلاّ على أساس احتكار ثروة الأمم . والاحتكار هذا يقوم على الاستغلال المستمر (على الاستنزاف الدائم) والاستغلال لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس الاستعمار (الهيمنة والاحتلال).فالاستعمار أساس في الاستغلال (الاستنزاف).والاستغلال أساس في الاحتكار ، فالاستعمار إذن من لوازم حياة الرأسمالية فعمق الخطورة إذن يكمن في الأسس الثلاثة التي تقوم عليها حياة الرأسمالية واستمرارها.

ويرى السليماني أن إنقاذ العالم من الهلاك ممكن إذا وقع العمل بأربعة شروط هي:

-تطبيق مبادئ العدل.

- واحترام الحقوق.

-وتقرير المصير.

- وإيجاد نظام عام أسوة بما أنشئ في داخلية كل أمة في حماية الأفراد.

يتبين مما سبق أنّ فكرة البقاء تحمل معاني الخصوصية المطلقة وهذه الخصوصية كانت خلف التطور العلمي والتكنولوجي والفكري والسياسي والاقتصادي. وكوّنت فكرة البقاء مرجعية أساسية للمذهبية الليبرالية في أوربا الحديثة في كافة المجالات وهى الأصل الذي أفرز المذهبية الفردية ونظام الدولة القومية وعنها تولدت فكرة العالمية اللاتينية وهي مرجع الحركة الاستعمارية بكل تطوراتها في الأنظمة والمؤسسات إلى الآن.

نظام الغزو اللاتيني المعاصر :

وفي حديثه في الفصل الثاني : نظام الغزو اللاتينى المعاصر فإنّ الباحث قصد بنظام الغزو "تكامل الخطط والتقنيات العسكرية والمدنية التي وظفتها فرنسا بشكل علمي ومتطور بقصد تفكيك المركب الحضاري الإسلامي في المغرب عبر مراحل مدروسة " . وقدمّ الباحث تصوراً منهجياً لنظام هذا الغزو

لتتبين طريقة تطبيقه كمنهج نموذجي متطور في الغزو الحضاري والفعالية التي تميز بها والاستمرارية التي قام عليها ، والنتائج التي حققها. وحصر الباحث أنظمة الغزو في نظام الغزو العسكري ونظام الغزو المدني وأهدافه ومراحله ، فتحدث عن مراحل الغزو الفرنسي للمغرب وتطويقه جيو سياسياً وأسباب هذا التطويق وما تميز به من تقنية جديدة ومتطورة النظام الغزو الاستعماري بمضمون المرحلة كوسيلة مرحلية لخلق التغيير الحضاري المطلوب وانتهت هذه الأدوار بفرض نظام الحماية على المغرب 1912م.

وفيما يتعلق بنظام الغزو المدني فإنّ الباحث عرّف الغزو المدني بأنه "هو توظيف التقنيات المدنية (الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية ...) في التغيير الحضاري" . ويرى أنّ الأبحاث الأوربية والمغربية فسَّرت أحداث الغزو المدني تفسيراً ضيقاً حيث حصرته في الدوافع الرأسمالية ، بينما كانت عملية الغزو - كنظام شامل للغزو – تدخل في إطار منهجي للغزو الحضاري انطلاقاً من الوسائل الاقتصادية والمالية والسَّياسية والفكرية وغيرها بمعنى أنّ الاستعمار والحركة الرأسمالية اللبرالية أصبحت هي الأسلوب اللاتيني الجديد المتطور بكل تقنياتها المذهبية وأجهزتها المدنية المختلفة في التغيير والغزو الحضاري، وأنّ الدوافع الرأسمالية واحتكار الأسواق كان عملاً ضرورياً في القدرة على التغيير الحضاري من خلال تقنياتها التي تستطيع الهيمنة على نظام الاستهلاك بمفهومه العام أيضاً وانطلاقاً من ذلك تكون الأنظمة المتنوعة ، نظام الشركة ونظام القنصلية ونظام البنك بكل علاقاتها المختلفة ومرجعياتها القانونية ، تطبيقاً لتقنية جديدة ذات فعالية خطيرة في التغيير والدمج . وإنّ قدرتها الخطيرة على التغيير تعود إلى تركيزها وهيمنتها الشديدة على نظام الاستهلاك القومي وتفكيكه وخلق قوانين وعلاقات استهلاكية لاتينية جديدة تحل محل القوانين والعلاقات الاستهلاكية الأصلية مما أدى بالنتيجة إلي تعطيل وسائل ومصادر الإنتاج القومي وتخريبها وربط المجتمع بوسائل ومصادر الإنتاج اللاتينية في أوربا . وبتلتين نظام الاستهلاك بكل علاقاته وقوانينه تمّ آلياً قلب نظام المرجعية المعتمدة لذلك النظام وعلاقاته من المرجعية الإسلامية إلى المرجعية اللاتينية كجزء مركزي في تفكيك المركب الحضاري الإسلامي كله ودمج البلاد والعباد في المركب الحضاري اللاتيني كما هو مشاهد اليوم.

ثم حدّد الباحث تقنيات الغزو المدني في ثلاث وحدات كبرى كل وحدة منها كانت تعمل كجهاز متعَّدد العناصر الآلية ، لكل عنصر دوره في عملية الغزو والتغيير وهي:

الوحدة السَّياسية وعناصرها التقنية هي:

- سياسة الفتح الدبلوماسي التي تشخَّصها الاتفاقات والمؤتمرات .
- سياسة الحماية الفردية (القنصلية).
- سياسة تشجيع الحروب الأهلية والاستنزاف الداخلي.

الوحدة الاقتصادية وعناصرها التقنية هي :

- السياسة الاستيطانية .

- السياسية التجارية.

الوحدة الإدارية – السياسية وعناصرها التقنية هي:.

- تغيير النظام التشريعي.
- تغيير المرجعية الثقافية والسَّياسية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.
- الاندماج في الحضارة اللاتينية.

وقد أشار الباحث إلى أنّ هذه الوحدة خارج نطاق المرحلة المدروسة في بحثه لأنّ العمل في هذه المرحلة قد بدأ بعد عقد الحماية سنه 1912م.

وقد سلّط الباحث الضوء على الدور الذي لعبه اليهود في نقل الغزو التجاري الأوربي الاستعماري الجديد إلي كل نقطة في المغرب ؛ وفي البلدان المنتشرين بها حيث استعانت بهم الدول والشركات الأوربية للعب دور الوساطة . يضاف إلى ذلك أنّ التنظيم اليهودي العالمي قد أضاف إلى وضعيتهم المنتشرة في العالم عنصراً جديداً وقوياً للوعي بأهمية القوة الاقتصادية الرأسمالية العالمية الجديدة والتطور باليهود – كتنظيم – عبر هذه القوة ومن خلالها باستغلال إطارها المذهبي (اللبرالية – الاستعمارية) الموافق للمنهج اليهودي والعقلية اليهودية في الاستغلال والهيمنة والقبض علي المقومات الاستراتيجية للرأسمالية بكل عناصرها . وفي هذا الإطار كان التنظيم العالمي اليهودي يتجه بالوعي اليهودي والحركة اليهودية نحو التحالف والاندماج بالتيار الرأسمالي اللبرالي اللاتيني الجديد في أوروبا والعالم الأمريكي بما سيعطيه هذا التحالف من استراتيجية تحقَّق لهم القوة والنفوذ مما جعل الدول الأوربية تعتبر اليهود في المغرب – كما في غيره – محمين لديها.

المفاهيم المرجعية للاستعداد :-

في هذا الباب الثاني درس الباحث مفاهيم العلم والعلماء والاستعداد .

مفهوم العلم :

في هذا الفصل الثالث تحدث الباحث عن مفهوم العلم من خلال دلالة التعريف النظري فأوضح بأنّ أحداً لا يستطيع أن ينكر علاقة التفاعل بين العلم والمشكلات ؛ بين العلم والحاجيات ومن ثمّ بين العلم والاستعداد ، أو بين العلم والقوة ، لذلك فإنّ تحديد مفهوم العلم كما كان علماء المغرب في الفترة المدروسة (ق 14/13) يتصورونه ويشخَّصونه في إنتاجهم العلمي أو يتحدثون عنه ويلقنونه أو ينظرون إليه في علاقاته بالمجتمع ودوره في الحياة يساعدنا علي تحديد طبيعة التفاعل ودرجة هذا التفاعل بين العلم والأوضاع التي كان عليها المغرب خلال ظروف الغزو الأوروبي في القرن التاسع عشر . كما يساعدنا على فهم العقليات وطرق التفكير في هذه الفترة . وإلى أي درجة كان هناك تعامل بالعلم في المجالات السَّياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يساعدنا على تحديد إشكالية الجمود والتطور وفهم إشكالية الاستعداد في هذه الظروف .

يرى الباحث أنّ المشكلة التي تواجهنا في هذه الفترة هي مشكلة المفهوم ومن الطبيعي أنّ غياب الاهتمام بالمفهوم يعني الاحتفاظ بالمفاهيم النقلية القديمة ويعني بالتالي عدم مراجعة الدور الوظيفي للعلم

لأنّ مراجعة المفهوم يعني مراجعة الدور الوظيفي له وهذا لم يقع ولم نعثر عليه ؛ فهل يدل غياب المفهوم علي غياب الفهم ؟ ، إنّ أزمة المفهوم تدل على أزمة الفهم. فالمصادر التي ترجع إلي هذه الفترة سجّلت مظاهر الأزمة وعناصرها تسجيلاً فيه قوة من حيث تحديد نتائجه ومظاهره ولكن فيه ضعف شديد من جهة تحديد أسبابه . حيث لا توجد تعريفات للعلم عند علماء المغرب قبل الحماية إلاّ بشكل نادر جداً وإذا وجدت فهي مبعثرة بحيث لا ترد في المكان المتوقع لها بل ترد في شكل استطراد كما أنها تعريفات موروثة عن العصور الماضية فهي تعريفات نقلية و متواترة فليست مبتكرة أو مستخلصه من دراسات واقعية أو ناتجة عن اجتهاد وبحث. كذلك الأمر بالنسبة لصيغتها التي عليها طابع الترادف غالباً .

إنّ الاهتمام بمفهوم العلم معناه الاهتمام بالمعيار الوظيفي الذي يسمح أن توزن به العلمية. وبحث مفهوم العلم معناه استحضار علاقة العلم بشؤون الحياة كلها مما يساعد بالنتيجة علي تصنيف العلوم حسب قيمتها ووظيفتها وفعاليتها وهذه درجة معرفية تؤدي إلي تفاعل العلم مع الواقع وتؤدي بالتالي إلى السَّير نحو الأمام أي نحو التطور وهذا لم يقع؛ فلم يقع الاهتمام بمفهوم العلم وبالتالي لم نجد البحث – في مفهوم العلم – أي لم نجد التفكير في العلم بالعلم . إنّ مضامين مفهوم العلم أي التحديد المعياري الوظيفي للعلم عند المفكرين والعلماء في التاريخ المعاصر يمكن حصرها في ثلاث وظائف هي:

- قدرة العلم على تحديد الحقيقة.
- وقدرة العلم على حل المشكلات.
- وفعالية العلم في تحقيق الجديد وتغيير الأوضاع والانتقال بها نحو الأفضل والأقوى حسب قول ابن الأعرج.

إنّ تعريف العلم يلخص المضامين المعرفية التي يتأسَّس عليها البعُد الفكري والحضاري والتاريخي للأمة ، فهو يمثِّل خلاصة لنظام الحركة أو الجمود في المجتمع ويدل بالتالي على درجات تفاعل المجتمع مع المعطيات الذاتية والطبيعية والإنسانية في الماضي والحاضر والمستقبل. كما يدل على امتداد العلم شمولياً أو جزئياً امتداداً عالمياً أو محلياً فتعريف العلم وتطور هذا العلم أو جموده يشخَّص مضمون الحركة التاريخية في أبعادها الفكرية والحضارية عموماً .

لقد حاول علماء المغرب تأصيل مفهوم العلم حيث ساق على السملالى عرضاً وتعريفاً للمفهوم بمناسبة حديثه عن أهمية العلوم الطبيعية ودورها في تحقيق القوة وإبعاد الأجنبي ، يقول هذا التعريف " العلم هو دفع المضرة وجلب المصلحة"، فالعلم إذن هو المعرفة أو على الأرجح هو الآليات العلمية والتكنولوجية التي تمكَّن من دفع المضرة أي التهديد ، وتمكَّن من جلب المصلحة أي القوة. وعلى هذا فلابد من تحصيل هذه العلوم وتوظيفها في المجال العسكري لتحقيق القوة العسكرية التي يمكن بها دفع مضرة التهديد النصراني . ثم يوضَّح طبيعة هذا العلم الذي يمكن به دفع المضرة فيقول " هو العلم الطبيعي لأنّ هذا العلم هو علم الحكمة الذي أبدع الله فيه مخترعات صنعته ليدل بذلك على معرفته ... فالعلم الطبيعي – إذن - هو الحكمة والحكمة في القرآن هي العيون الطبيعية ... هي المخترعات الصناعية ". وهكذا يكون السملالي قد اهتدى فعلاً إلى صيغة دقيقة وهامة في مفهوم العلم ، صيغة اجتهد

فيها واستخرجها من الأصول المعرفية للشريعة الإسلامية. وقد أوضح مضمون هذه الصيغة عندما بيَّن ارتباط المصلحة والمضرة ارتباطاً تنازلياً بالعلوم الطبيعية التي هي مضمون الحكمة في القرآن ، ليخلص من ذلك إلى أنها أساس دفع المضرة (دفع الغزو) وأساس جلب المصلحة (تحسين الحياة وتجديدها) وحدّد بالضبط هذه العلوم الطبيعية المقصودة في الحكمة مما يؤكَّد أن السملالي اهتدي إلى الفهم والمفهوم.

والعلم "هو الكتاب والسُّنة " أو مادلّ عليه الكتاب والسُّنة يرد دائماً وبدون استثناء تقريباً عند جميع العلماء والمؤلفين . والعلم في القرآن من وجه ضربان : نظري وعملي ومن وجه آخر عقلي وسمعي . ومن هذه الصيغة لتعريف العلم في القرآن الكريم يتبين المضمون الشمولي للعلم كمضمون نظري ومضمون مادي تطبيقي ومضمون نقلي ومضمون مكتسب ، غير أنّ هذا التصور وقعت فيه نكسة في التطبيق عندما وقع إهمال العلوم التطبيقية ، وترجع هذه النكسة إلى اختفاء نظرية المثل الأعلى للعلماء الذين يعرفون الحقيقة المطلقة وكان طبيعياً أن يتغيرَّ مع كل هذا مفهوم العلم.

وهكذا يكون مادلّ عليه القرآن الكريم هو العلم حقاً سواء كانت هذه الدلالة ما يحمله مضمون الحكمة أو مضمون القوة أو مضمون الإعداد أو مضمون التسخير أو غيرها من المضامين التي تفيد وجوب العمل بمقتضيات العلم وتقنياته لتحقيق القوة والخبرة النموذجية – ومضمون الحكمة عند الاستعداديين (الإصلاحيين) قبل الحماية هو مضمون التسخير أو مضمون علوم الحياة والتطور - ولقد حاول بعضهم أن يكتشف نظام المعاصرة والتطور التكنولوجي من خلال القرآن لأنهم اعتبروه الإطار المرجعي للعلوم واستغلالها وتطويرها فبعد ما أن يحيلوا على الدور الرَّسالى الذي من أجله تأسَّس نظام الأمة يروون أن هذا الدور الرَّسالى متلازم مع قوانين المعاصرة انطلاقاً من علاقة الموقف العدائي للآخر (الكفر) بهذا الدور فقوله عز وجل : [**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**] آل عمران آية: 110 " وقوله تعالى [**إنّ هذه أمتكم أمة واحدة**] " المؤمنون آية :52 " **وقوله**: [**لتكونوا شهداء على الناس**] "البقرة آية :143" وقوله [**الذين إن مكّناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر**] "الحج آية :41 "، هي آيات تؤسَّس الأركان الوظيفية لهذا الدور وتحدَّدها في ثلاثة هي: صيانة نظام الوحدة لأنهّا قاعدة أساسية في الدور الوظيفي لأسلمة العالم.

- تحقيق الخبرة النموذجية وتحسينها باستمرار باعتبارها النموذج المرسل للناس كافة لأنّ النموذجية قوة أساسية في الإقناع والجذب ومن ثم فهي شرط في الخروج ومصداقية للدعوة.
- الخروج للناس وخطاب العالم بالإسلام خطاباً مقنعاً بالنموذجية والحجة معاً .

غير أنّ الدور الرَّسالي الذي ظهرت به الأمة الإسلامية كوّن موقفاً عدائياً مضاداً للأمة الإسلامية عند شعوب جامعة الكفر [**ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا**] " البقرة آية :217 ". وانطلاقاً من هذا الموقف أمر القرآن الكريم بالحذر والاحتياط الدائم [**خذوا حذركم**] النساء آية :71". والحذر حسب تعبير الاستعداديين هو إعداد القوة المماثلة على الأقل أو المتفوقة على الأحسن . وأوضح القرآن هذا الحذر في قوله [**واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو**

الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شئ في سبيل الله يوفّ إليكم وأنتم لا تظلمون] " الأنفال آية :60 " ، فإعداد القوة هو الحذر الحقيقي ، والقوة المطلوبة هي القوة المماثلة للآخر على الأقل أو المتفوقة عليه على الأحسن . كما أنّ القوة تقوم على تكامل العناصر السياسي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ... الخ إذن فالتكامل هو القوة والقوة هي المماثلة أي المعاصرة وبذلك تكون المعاصرة والتحديث انطلاقاً من العلاقة بين الدور الرَّسالي للأمة والموقف العدائي للآخر لأنّ إجبارية المواجهة مع الآخر - باعتبار هذا الآخر هو الذي فرض هذه المواجهة وحتمها – فرضت إجبارية المراجعة أي تجديد الآليات والتقنيات من أجل تحقيق المماثلة أي المعاصرة لأنّ المماثلة شرط في المواجهة وعليه تكون المعاصرة (التحديث) واجبة حسب المضمون القرآني وبذلك يكون القرآن مرجعاً صريحاً لنظام المعاصرة والتحديث . وهكذا يتبيَّن أنّ التفسير الذي أُعطى لمضمون العلم في القرآن تفسير صحيح أفرزته معاناة التهديد والضغط ودفعت إلى اكتشافه الحرارة الإسلامية والخوف من هلاك الإسلام ، والبحث عن أصول المماثلة في القوة داخل المرجعية الإسلامية الأولى . ورغم ذلك فاكتشاف دليل القوة والتطور ليس هو التطور فدليل التطور يحتاج إلى تقنيات تطبيقية ومناهج عملية تخرج به من طور الدليل إلى الطور التقني العلمي التطبيقي وهو حقيقة التطور ؛ أما ما سبق فمن نوع الدليل لا من نوع التطور.

ولقد تحدّث الباحث في الفصل الرابع عن مفهوم العلم من خلال معطيات الإنتاج التطبيقي فأكّد على أنّ العلوم التطبيقية هي العلوم المختبرية الطبيعية والمادية عموماً القابلة للتطبيق والتجربة والتصنيع للانتفاع بها في الحياة . والإنتاج التطبيقي عند علماء المغرب ما قبل الحماية يعكس نظام العقلية العلمية عندهم ويعكس بالنتيجة مفهوم العلم حسب المضمون التطبيقي المذكور ويعكس في النهاية حقيقة الشعور بأصل الأزمة ووعيهم بمركب القوة المعاصرة التي تفوّق بها الآخر وأصبح بسببها يهدَّد المغرب ، وفهم علماء المغرب لنظام هذا المركب الذي كان يفتقر إليه المغرب في تحقيق الاستعداد ، أي قدرتهم على فهم الانتفاع بهذا المركب . ويظهر أنّ الوعي بمركب العلم كقوة معاصرة كان معروفاً عندهم بدقة من خلال الإرث الحضاري الذي كانوا يملكونه. ولكن الوعي بمركب العلم ليس هو فهم قوانين النظام العلمي لأنّ هذا كان يحتاج إلى مؤهلات وتقنيات ووسائل كانت قد اندثرت في الحضارة الإسلامية غير أنّ تواتر بعض المعطيات العلمية كان ما يزال حياً عن طريق الوصف والنقل الذي كثيراً ما كان يشوبه التحريف وعدم الدقة.

بعد أن تعرّض الباحث لمعطيات أنظمة العلوم التطبيقية (الرياضية والفلكية والطبية، والتقنية الميكانيكية) ليتعرف على معطيات الاستعداد في العلوم التطبيقية ونظام العقلية التي كانت مرجعاً لبرنامج الاستعداد ووضع تصوراته والطرق التي كان يفكر بها في هذه العلوم وصل إلى نتائج مفادها في مجال العلوم الرياضية :

- كانت لعلماء المغرب قبل الحماية رغبة في تحصيل العلوم التقنية والانتفاع بها ورغبة في تجديد التقنيات والتطور بالعلوم الرياضية غير أنّ المسافة كانت بعيدة بين الرغبة وبين إدراك ما يحقّق هذه الرغبة.
- فقد كان هناك سكون عميق مانع من إدراك قوانين الرفض أو الثورة على الأوضاع السلبية المعقدة.
- وسكون عميق مانع من إدراك قوانين تحقيق بنية تقنية ميكانيكية جديدة.
- وسكون عميق مانع من إدراك شمولي وعميق لتقنيات الغزو اللاتيني الأوروبي ومن ثمّ غياب لإدراك نظام هذا الغزو في الحصار الداخلي والخارجي.
- وفوق ذلك كله كان هناك سكون مانع من إدراك العلاقة بين هذه المجالات الثلاثة (العلاقة بين رفض السلبيات ، وشروط البناء التكنولوجي وتقنيات الغزو والحصار الداخلي والخارجي) ، مما يؤكّد أنّ فهم العلاقات التي يتشكّل منها الواقع فهماً شمولياً صحيحاً ودقيقاً هو الطريق الحقيقي إلى طرح البديل الصحيح ومن ثم هو الدليل على الوعي واليقظة الصحيحة . وانطلاقاً من هذه السكونية المركبة يتأكّد أنّ مضمون الإنتاج الرياضي لا يمثل مضموناً حقيقياً للتجديد واليقظة ، حيث كان توظيفه محدوداً وقاصراً على هدف معيَّن وهو ما يتعلق بمسألة التوقيت حيث ارتبط التوقيت بالصلوات.

وفي مجال العلوم الطبية فإنّ الباحث يؤكّد على أن الكتب الطبية التي أُلِّفت في هذه الفترة لا ترقى في معرفتها العلمية إلى مستوى المعارف الطبية الإسلامية القديمة وتقنياتها الهامة ، وبالأحرى فهي لا تتضمن تقنيات حديثة وبالتالي فهي لا تتوفر على مضمون يعكس الوعي بخطورة التحدي اللاتيني الأوروبي الحديث الذي كان يواجهه المغرب وانما تعكس أزمة وعي وأزمة علم أي تعكس أزمة مركبة ؛ المشكلة – إذن – كانت تتعلق بأسباب البقاء في المرحلة السكونية والعمل بالعقل السكوني وقبول الأوضاع السكونية ، فالمشكلة كانت مشكلة ثورة بالمفهوم المطلق الشامل للكلمة فلما لم تقع لم يعد هناك معنى لأي وعي أو معرفة أو تحذير من خطر التغلغل والاندماج وأسبابه وسيظل لا معنى له ولا فائدة منه إلى أن تقع .

وبالنسبة لمضمون العلوم التقنية فلا توجد مصادر حقيقية في هذه العلوم مع العلم أنّ المجتمع المغربي كان يحاول أن يسد حاجته بنفسه من الإنتاج التقني العسكري ، غير أنّ الصناعة العسكرية كان يتولى شؤونها فنيون وتقنيون أميون لا يحسبون ولا يكتبون غالباً وانما ورثوها عن طريق الممارسة الميدانية ، لذلك لم يكونوا قادرين على تطويرها تطويراً علمياً وفنياً حقيقياً. وعموماً فإنّ خطاب العلماء في مجال التكنولوجيا العسكرية لا يتمَّيز بالصفات العلمية الدقيقة وإنما هو تعبير عن الانفعالات الفردية والطموح إلى الاعتماد على الذات في مجال الصناعات العسكرية الجهادية غير أنه تعبير عتيق وغير

تطبيقي وليس فيه عنصر من عناصر التقنيات الجديدة ومن ثمّ فهو بعيد عن المعاصرة ويعكس فقط نوعاً من أنواع الأدبيات التي تعكس انشغالات الأمة وطموحاتها.

وهذا الفشل الذي أُصيب به المغرب في المجال التقني قبل الحماية لم يؤثِّر على مصير استقلاله السياسي فقط بل أثَّر كذلك على مصير الحضارة الإسلامية فيه إلى الآن لأنّه ربط المغرب بالتبعية إلى فرنسا حتى الآن ، ومن ثم حلّت التجارب اللاتينية بكل عناصرها المادية والروحية محل التجارب الإسلامية وأخذت تتشكَّل وتتشخَّص بنية حضارية لاتينية بالمغرب تعد جزءً من البنية الحضارية اللاتينية الكبرى في العالم . وهذا الفشل التقني ساهمت فيه بقوة المناورات والدسائس الأوربية التي كانت ترصد أي تحرك يهدف إلى البحث عن القوة وتحاصره بمختلف الدسائس مستخدمة في ذلك مناورات الإصلاحات والتجديد.

مفهوم العلماء :

ذكر الباحث في تحليله لمفهوم العلماء في الفصل الخامس أنّ العلماء هيئة مرجعية أسَّسها القرآن الكريم لتكون مسؤولة أساساً عن الدعوة الى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتفقُّه في الدِّين والقيام بعملية الإنذار ، وهي مسؤولية رسالية منصوص عليها في القرآن والسُّنة لكن ظهور (الانتلجنسيا)كطبقة مقابلة ومناقضة لطبقة العلماء أدى إلى إفلاس نظام العلماء كمرجعية تتمتع بالمصداقية الرَّسالية المعرفية وحدها . والملاحظ أن الباحث انصرف في هذا الفصل إلي مناقشة العموميات بحيث لو حذف هذا الفصل من الكتاب لما أثّر ذلك. وكان يفترض أن يحدثنا الباحث عن رؤية المغاربة في فترة الدراسة لهذا المفهوم وكيف أفلس نظام العلماء لتحل محله الانتلجنسيا ذات المنشأ والفكر العلماني.

الاستعداد ومفرداته :

وتحدّث الباحث في الفصل السادس عن الاستعداد ومفرداته حيث ذكر أنّ الوعي بالتجديد لدى المغاربة وضرورته تولَّد عن صدمة الانهزام أمام الحداثة (الجيش الحديث والتقنيات العسكرية الحديثة) ، إذ شعر المغاربة أنّ الحداثة هي التي هزمتهم ففهموا هذه الحداثة في صورتها العسكرية فقط وانطلاقاً من تطور منهج الغزو الأوروبي فقد تطور فهم الحداثة عند المغاربة إلى الفهم الشمولي للحداثة أعقبه توظيف علماء المغرب مضمون الحداثة في مصطلحات تطوَّر مدلولها : الاستعداد ، الإصلاح ، التجديد ، الابتكار ، التحديث ، الإبداع ، الاختراع ، والترقي.

وحيث أنّ الحداثة مصطلح إيديولوجي مشحون بالمضامين الفكرية والتاريخية والعناصر المكوَّنة للصراع فإنّ علماء المغرب ترجموا مفهوم الحداثة ومضمونها تلقائياً بمصطلح إسلامي إيديولوجي يحمل المضمون نفسه ويدل عليه وهو مصطلح الاستعداد.

لقد ظهرت فكرة الاستعداد كمصطلح وكمفهوم فكري يدل على المماثلة لاستعدادات الآخر على إثر احتلال فرنسا للجزائر سنه "1830" مما يؤكَّد إحساس المغاربة ووعيهم بطبيعة الغزو الاستعماري ، فبرزت فكرة الاستعداد وتطوَّرت من مفهوم الحشد العسكري والتأهيل للمواجهة مع الآخر إلى مفهوم

المراجعة وتجديد التقنيات والآليات والمناهج العسكرية فقط ، ثم إلى مفهوم المراجعة الشاملة والتجديد أي تحديث التقنيات والآليات والمفاهيم والأفكار والأنظمة.

والاستعداد مصطلح تقني قرآني استعمله القرآن الكريم في مضمون البحث عن القوة وتجديدها وعبرَّ به عن المضمون المطلق للقوة وأرسله في صيغة الأمر فقال سبحانه وتعالي [**واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل**]. " الأنفال آية :60" وقوة الآخر هي معيار الإعداد والاستعداد عند المسلمين انطلاقاً من شرط المماثلة الذي اشترطه الفقهاء . وعلى ضوء الآية فإنّ الاستعداد مصطلح يدل على المضامين العلمية والتقنية والتنظيمية والاقتصادية والسياسية وغيرها فهو يحمل مضموناً شمولياً كما يحمل مضمون التجدُّد والتطوُّر ، وانطلاقاً من هذه الحقيقة لمضمون الاستعداد وتطورها نجد علماء المغرب يطورون مفهوم الاستعداد من فكرة الحشد والتهيؤ والتجمع الهائل بقصد المواجهة العسكرية للغزو إلى مفهوم جديد يحمل مضمون الحداثة ؛ من تجديد الآليات والتقنيات وإنشاء الصناعات الجيدة وتجديد الهياكل العامة للدولة وللبناء السَّياسي . وأخذ هذا التطوير نصف قرن كامل . ومن العلماء الذين ساهموا في هذا التطوير الكردودي في كتابه "كشف الغمة في أنّ حرب النظام حق على هذه الأمة " . والغالي اللجائي في "مقمع الكفرة " والسملالى في "عناية الاستعانة".والفلاق في "تاج الملك المبتكر " وابن الأعرج وعلي زنيبر وعبد الكريم مراد.

خطاب التحديث في الأصول الكبرى لنظرية الاستعداد:

ناقش الباحث في الباب الثالث الأصول التقنية للاستعداد بين التأصيل والمماثلة فتحدث في الفصل السابع عن الجهاد والصُّلح في النظرية السَّلفية فذكر أنّ الغزو اللاتيني الأوروبي خلق للمغرب بوسائله المدنية والعسكرية مجموعة من القضايا شكَّلت في مجموعها تحدَّياً حضارياً أصبح على العلماء باعتبارهم الأساس المرجعي للحضارة ولوظيفتهم كمذهب أو نظام رسالي مواجهة هذه التحديات وتشخيص الحل لها وتحديد الموقف منها ، وقد واجهوها غير أنها استنزفت مؤهلاتهم وقدراتهم وحطَّمت مذهبهم وأدّت إلى فشلهم كنظام مرجعي في كل شئ . وهذه القضايا هي :

- قضية الجهاد والصلح.
- قضية الحماية القنصلية.
- قضية التجارة مع أوروبا.
- القضية الاقتصادية ودورها في المواجهة.
- قضية تحديث الجيش.
- قضية الاستعداد أو نظام المراجعة.

فبالنسبة للحماية القنصلية فقد واجهها العلماء بالتحذير من عواقبها وأصدروا أحكام التكفير ضد أصحابها والتشهير بهم انطلاقاً من وعيهم بخطورتها الحضارية غير أنهم لم يتجاوزوا مواجهتها بالسلاح الفقهي حيث ظهر بوضوح أنها أكبر من نفوذهم وسلطتهم كما تبيّن أنها أكبر من نفوذ الدولة نفسها.

أما قضية الاستعداد والمراجعة فإنّ اجتهاد العلماء حولها يتميزّ بثلاثة اتجاهات أساسية هي:

- أطروحة الاتجاه السلفي المحافظ الذي أكّد على الجهاد وقدّم مشروعاً لتصحيح الأوضاع وتجاوز الأزمة والانهزام كما تعكسه نظرية العراقي والبيعة الحفيظية.
- أطروحة الاتجاه التوفيقي الذي حاول التوفيق بين التأصيل والتحديث في مشروع المراجعة.
- أطروحة الاتجاه الواقعي التحديثي الذي ألحّ على الدخول في نظام المعاصرة بشكل شمولي ودافع عن الاقتناع والعمل بتقنيات الحداثة باعتبارها الحل الصحيح لتجاوز الأزمة والسقوط ، وأكّد على تحديث الأصالة انطلاقاً من تصور موضوعي يقوم على التحليل التاريخي والواقعي والفكري.

لقد ظهرت قضية الجهاد كقضية مُلحّة ومشكلة مصيرية عندما تمكَّنت فرنسا من احتلال الجزائر سنة 1830م وسقوط تطوان 1859-1860م. وانهزام الجيش المغربي في معركة ايسلي 1844 والسؤال لماذا لم تتحرك قضية الجهاد وتفرز تياراً إصلاحياً قبل 1830م ، حينما وقع احتلال مدن المغرب الساحلية منذ القرن الخامس عشر وما تزال محتلة إلى الآن (سبته ومليله)؟. إنّ هذا السكوت يدل على غفلة خطيرة وخلل في الوعي وجهل حقيقي بالآخر ومحاولة تجاهل تقنياته حتى تسبّب هذا التجاهل في الوقوع في جهل حقيقي فضح عجز العلماء عن تقديم مشروع علمي حول نظرية المماثلة وهو المشروع الذي تبناه نظام المثقفين (الإنتلجنسيا) في صورته شبه العلمانية وتحوّل من بعد إلى تصور علماني حقيقي لمشروع المماثلة .

لقد برزت قضية الجهاد مرتبطة بسلسلة من القضايا السَّياسية الأخرى ، هي بيعة الجزائر للسلطان المولى عبد الرحمن من أجل توحيد المغربين الأقصى والأوسط وقضية الثورة الجزائرية بزعامة عبد القادر بن محي الدين. ولقد انقسم علماء المغرب حول هذه القضايا ففريق رأى عدم ضرورة الربط بين هذه القضايا والتركيز على الجهاد فقط بينما رأى فريق آخر ضرورة الربط بين مجمل هذه القضايا السَّياسية وهو الرأي الذي ترجَّح بعد ظهور الخطر الفرنسي.

ثم انفجر الخلاف بين علماء المغرب اثر توقيع السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن لإتفاقية صلح مع الأسبان 1860م انسحبت بموجبها أسبانيا من تطوان نظير غرامة مالية بمبلغ مائة مليون بسيطة يؤديها المغرب لأسبانيا فرفض السلفيون من علماء المغرب مبدأ الصلح ودفع الغرامة وتشبث هذا الفريق بالدعوة للجهاد وحمل السلاح الذي كان يرى فيه الحل الوحيد لإبعاد الخطر الأوروبي عن المغرب . وأما الاتجاه الواقعي فقد كان يرفض الجهاد لأسباب موضوعية في نظره وأبرز رواد هذا الاتجاه على السملالي وأحمد الناصري.

تؤكَّد وجهة نظر الاتجاه السلفي الذي يمثله الشيخ أحمد العراقي أنّ مرجح الجواز أو المنع من إعطاء الغرامة مرتبط بالقدرة على مواجهة الغزو أو عدم القدرة على مواجهته، فإذا كانت القدرة على المواجهة ممكنة ولم يؤثر عليها سوى الفساد وخيانة المسؤولية فلا يجوز إعطاء الغرامة بل يجب إزالة الفساد وإذا كانت القدرة غير ممكنة يجوز حينئذٍ إعطاء الغرامة حيث اعتبر العراقي أن المغاربة لم ينهزموا لضعفهم إذ انتصروا في البداية ثم انهزموا بسبب الفساد الإداري والأخلاقي وغياب الشعور بالمسؤولية ، وانطلاقاً من هذه النتيجة طرح مشروعاً لتحقيق النصر واكتساب القوة وتجنب السقوط.

لقد عزَّزت هزيمة المغرب في معركة ايسلى 1844م وتطوان 1860م موقف الاتجاه الواقعي الذي تأثّر بالواقع واستخلص منه حججه وموقفه لرفض فكرة الجهاد ويمثَّل هذا التيار على بن محمد السملالي وأحمد بن خالد الناصري . ومضمون نظرية السملالي يتلخص في :

- يجب قبل الجهاد تحديث القطاع العسكري وتجاوز التقنيات العسكرية العتيقة.
- يجب تحكيم العادة والواقع وليس نداءات الرأي العام.
- إن التنازلات التي قدمّها السلطان وقبوله الغرامات الحربية مقابل الحفاظ على استقلال المغرب هي السَّياسة المتطابقة مع الشريعة قياساً على ما فعله الرسول(ρ) في غزوة الأحزاب حينما أراد دفع ثلث تمر المدينة للكفار حتى يرجعوا عن حصار المسلمين.
- الرأي الصواب هو ما قدّمه أمير البلاد لأنه الأعرف بأحوالها وقد قرَّر السلطان أنّ المغرب غير قادر على القيام بالجهاد.
- إذا حدث خلاف بين الأمير من جهة والعلماء من جهة أخرى يرجح رأى الأمير على رأى العلماء.
- إنّ الجهاد يقوم على خطاب التكليف أي القدرة عليه والمغاربة على غير ذلك.
- افتقار المغرب إلى اسطول بحري قادر على دعم عملية الجهاد في البر مما يؤكَّد عجزه المطلق عن القيام بأي جهاد.
- ويذكر العماري أنّ هذه المبررات والحجج التي ساقها السملالي هي مبررات وحجج دافع بها عن الموقف الرسمي أما موقفه هو – أي السملالي – فقد كان يميل فيه إلي الدعوة للجهاد وأعلن ذلك في أماكن كثيرة من كتبه.

أما الشيخ أحمد بن خالد الناصري فقد عبرَّ عن رفضه للجهاد انطلاقاً من أسباب عسكرية وسياسية واجتماعية تتلخص في :-

- التفوق العسكري الهائل للدول الأوروبية مع ضعف المغرب الهائل يجعل رفض الجهاد هو الموقف الشَّرعي والسَّياسي الصحيح.
- إنّ السلم عند الضعف والضرورة أولى من الجهاد والحرب في الشريعة.
- إنّ المغرب بظروفه المضطربة وحروبه الأهلية المزمنة وسيطرة الذهنية الانقسامية عند أهله لا يمكَّنه من أن يربح معركة الجهاد ولو كان في مثل قوة الدول الأوربية.
- إنّ المجتمع المغربي ضعفت عنده نزعة القتال لطول عهد السلم عليه وغياب تجارب المواجهة والنضال والمعاناة . كما فقد الفكرة الرسالية والشمولية التي تحرَّك الشعوب وتعبَّئ الأمم للنضال.
- إن شروط الجهاد غير متوفرة ومن ثمّ فإنّ الهدنة والصلح خير.

انتقد العماري طرح الناصري بأنه طرح تقليدي في نظرته لمعيار القوة والضعف. وأنّه ساهم في تصويره لقوة الدول الأوروبية بخلق رعب وإرهاب مفزع في النفوس أغلق عليها منافذ التفكير في أية محاولة للمقاومة وجعل الاستسلام هو الحل الوحيد في التعامل مع الأوروبيين وأنَّ السكونية الاستسلامية التي كان يحتقرها الناصري وينتقدها نجده هو نفسه يدعو إليها ويفضَّلها على النضال والمخالطة والدفاع .

فقد سبق له أن أيدَّ الانكماش والعزلة ودعا إلى السكونية والاستسلام عندما أيدّ توقيف العمل بالأسطول البحري المغربي وإلغائه نهائياً .

ومهما يكن من أمر فقد فشل العلماء في مواجهة التحديات التي افرزها الغزو اللاتيني قبل الحماية وترجع أسباب هذا الفشل للآتي :

- مواجهة تلك التحديات كان يتطلب من العلماء الخروج من عصر النقل والتقليد وهو ما كان يصعب إدراكه بسرعة.
- ثم كانت مواجهتها تتطلب العمل بنظام الفريق وهو ما كان غائباً في الوعي والعلم والعصر.
- غياب قوانين علم التغيير أو علم الحركة بأبعاده المعرفية والسَّياسية والتقنية والمالية وغيرها .
- غياب الفهم لنظام العصر الجديد بطبيعته وتقنياته وعقلياته مما يتيح التفتح على العالم تفتحاً رسا لياً والإنخراط في نظام العلاقة المعرفية الكونية كضرورة رسالية وهو ما كان غائباً لديهم.
- ضعف العلماء وسقوطهم تحت هيمنة السَّياسي والسلَّطوي والإداري.

ولقد أسفرت تلك الأسباب والصعوبات عن نتائج خطيرة تجلَّت في التحول من العمل بمذهب ونظام العلماء إلى العمل بمذهب ونظام المثقفين الذي ظهر كنتيجة حتمية ليملأ الفراغ ويتزعم النضال باسم الحداثة والمعاصرة.

نظرية المماثلة في مفهوم النظام وتقنيات الجيش:

ناقش الباحث في الفصل الثامن موقف العلماء من إشكالية تحديث الجيش . فقد رأى الشيخ اللجائى أنّ تحديث الجيش (النظام) يعتبر جزءً من منظومة الاستعداد (الحداثة) كما هو عند الشيخ الفلاق أيضاً .

إنّ اللجائى بعد أن حدّد دوافع النظام واقتباسه ومبرراته وصل إلى نتيجة خطيرة قرّر فيها : إما الاستعداد بعسكر النظام وإلا وقع الارتداد عن الإسلام . فإما الاستعداد بالقوة الحديثة أو الاحتلال اللاتيني الصليبي للإسلام في المغرب . وفي هذه الحالة يحمَّل المسؤولية لأمير البلاد ويجعله في مقام العصيان لله لا في مقام الطاعة ، لأنّ الطاعة تتلخص في الاستعداد بأحدث قوة وأكثرها فعالية باعتبارها هي التي تمكَّن من صيانة الإسلام وإبعاد الخطر عنه ؛ بينما يتلخص العصيان لله في التغافل عن الاستعداد بالقوة الفعالة . وبذلك انتهى اللجائي إلى الخلاصة الشَّرعية وهي : أنّ اقتباس تقنيات النظام الحديث طاعة لله عزّ وجلّ وإهمالها عصيان له سبحانه . وهكذا وضع أمير البلاد بين الحقيقة الشرعية (الاستعداد) والحقيقة التاريخية (الضعف والاحتلال).

إنّ مضمون طرح اللجائي في هذا الموضوع يتمثَّل في الحقائق التالية :

الحقيقة الأولي هي أن مضمون القوة في القرآن الكريم مضمون متطور تبعاً لتطور العصر وبالتحديد تبعاً لتطور الآخر باعتبار أنّ مطلوبية القوة في القرآن الكريم هي من أجل الآخر بالأساس فيجب أن تكون – إذن – في مستواه أي مماثلته . وهكذا يضع القرآن الكريم معياراً للاستعداد وبذل الاستطاعة والجهد المستمر وهو تحقيق المماثلة أو التفوق على الآخر . وانطلاقاً من معيار المماثلة يرى اللجائي مضمون النظام (= القوة = الحداثة) في الآية الكريمة **[وأعدوا لهم ما استطعتم]** ويجد بالتالي دليل التطور

بالقوة (أى دليل النظام) في القرآن كما وجده في القواعد الفقهية واستدل بها عليه . فينتج من ذلك وجوب التحديث بالقرآن والفقه وهي الخلاصة التي يريد أن يصل إليها اللجائي.

- **الحقيقة الثانية** هي أنّ مضمون الواجب في أصول الفقه هو نفس المضمون الذي تدل عليه آية الاستعداد السابقة "الأنفال آية :60" ، فالآية الكريمة تأمر بإعداد القوة " وشرط المأمورية أن يكون واجباً بالإجماع " فالقوة واجبة بالإجماع لأنّ القرآن أمر بها ، لأنّ بها تفوق الآخر فالاستعداد بها واجب " وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " ولا يتم الدفاع عن الإسلام ولا نشر الرَّسالة الإسلامية في العالم إلاّ بالقوة ، فالقوة وسيلة أساسية ، والقوة المتطورة الحديثة هي القوة الفعلية فهي واجبة إذن بنص أصولي ونص قرآني . ورغم أنّ اللجائي حصر القوة في المظهر الخارجي للقوة فإنه ما دام أنّ المظهر الخارجي للقوة لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس المظهر الداخلي (البنية التحتية) للقوة فإنّ إعداد هذه البنية التحتية اعداداً تقنياً وعلمياً وفكرياً وسياسياً جديداً ومتطوراً يصبح أوجب الواجبات لأنّ تحقيق الواجب (وهو التقنيات العسكرية) لا يتم إلا به وبالتالي فهو واجب.
- **الحقيقة الثالثة** هي أنّ اللجائي اعتقد بسذاجة أنّ اقتباس النظام أي التقنيات الحديثة من الغرب اللاتيني عملية بسيطة دون أن ينتبه إلى احتكار أوروبا لهذه التقنيات والحصار الذي كانت تضربه عليها حتى لا تخرج وتتسرب إلي العالم الآخر خصوصاً العالم الإسلامي . كما أنه لم ينتبه إلى أنّ النظام والتكنولوجيا تتطلب معارف علمية وقوانين رياضية وفيزيائية وغيرها من العلوم التي كانت تفرض خلق ثورة وثقافة في المجتمع ببناء المدارس وتأسيس أطر توجيهية وتكوين شركات ورصد أموال والدخول في نظام العلاقات الدولية الجديد القائم على الشروط الدبلوماسية والاقتصادية والسَّياسية والعسكرية والحضارية ، الشيء الذي كان يستحيل قيامه دون تغيير العقليات في المغرب وتفهم الأوضاع . وهو ما انتبه إليه الناصري حيث أشار إلي أنّ كل "ذلك يحتاج إلى تقديم مقدمات وتمهيد أصول".

ولقد ناقش الناصري مشكلة الجيش مناقشة علمية مطابقة لقوانين التحديث ونظام المعاصرة . فانطلق من نقد الظروف الفوضوية التي كانت تعرفها الحياة العسكرية في المغرب، وأكّد على تحقيق إجبارية التجنيد وتحديد مدة الخدمة ، وأن يكون تعليم الجيش إسلامياً وباللغة العربية وهو ما كان غائباً الشيء الذي كان يدفع للاستعانة بالأطر الأوروبية ، الاستعمارية الهدف ، اللاتينية الخلفية مما كان يعرض الجيش إلي أن يتربى على الأخلاق الأعجمية.

ومهما يكن من أمر فإنّ العقبات الضخمة التي كانت تقف في وجه أي تقدم عسكري لتحقيق المماثلة هي:

- غياب الخبرة التكنولوجية العسكرية.

- وغياب النظام المالي كنظام يقوم على دورة ناجحة في التوظيف انطلاقاً من مصادر جمعه إلى مصادر توظيفه إلي تحقيق الإنتاجية منه بشكل يؤدي إلى نموه . واتساع إنتاجيته وتطويرها وتأثيرها في تطور المجتمع والدولة معاً وهذه قضية كانت أساسية وظلت غائبة ولهذا وقع الفشل.
- وغياب الفعاليات العقلية التي تدرك نظام العلاقة بين تجديد القطاع الاقتصادي والتكنولوجي والسَّياسي والفكري والعسكري وتكاملها تكاملاً أساسياً في تحقيق التجديد العسكري.

الأصول المالية للاستعداد :

في الباب الرابع تحدث الباحث عن الأصول المالية للاستعداد حيث استهل حديثه في الفصل التاسع بالحديث عن نظرية المصالح المرسلة في تأصيل الشروط المالية للاستعداد مستعرضاً آراء السملالي واللجائى والفلاق وابن الأعرج لا سيما السملالي الذي خصّص كتاباً كاملاً لدراسة هذا الموضوع أسماه "عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة". واعتمد السملالي في كتابه هذا المصالح المرسلة إطاراً مرجعياً في الدفاع عن الشروط المالية والمماثلة باعتبار أن المصالح المرسلة تتعلق أساساً بالمصالح العامة الطارئة وبالتالي فإنها تمثَّل الإطار الفقهي المتفتح دائماً على المستقبل (على التجديد) ، بالإضافة إلى أنّ عناصر الاستدلال في المصالح المرسلة تتميز بالطرح العقلي .

أبرز السملالي مطالب الاستعداد التي فرضتها الظروف والأحداث وهى : الجيش المنظم الحديث وصناعة الأسلحة الثقيلة والخفيفة وضرورة قمع العدو الكافر خوف تبديل الدين والتحريف . وهذا الربط بين خطورة التهديد الأوروبي ومطالب الاستعداد الملحة لدرء خطر تبديل الدين والتحريف ضروري لطرح الصيغة الشرعية للضريبة المالية المطلوبة وإعطائها حكم "التوظيف والمعونة " بدل حكم "المكس". فهذه الضريبة "معونة وتوظيف" إذا استعملت في المصالح العامة العليا للأمة ، وهي "مكس " إذا استعلمت في المصالح الفردية الخاصة . والاستعمال هو الذي يخرجها من هذه الثنائية . غير أنّ الضابط لهذا الاستعمال الهام غير موجود فلا توجد رقابة حقيقية تسهر على هذا الاستعمال لذلك سكت جميع العلماء لما استفتاهم السلطان الحسن الأول في شأن هذه الضريبة .

ولقد كان إدراك الضرورة الموضوعية المتحكمة في حقيقة هذه الضريبة مشكلة ذهنية ومعرفية وثقافية صعبة حسب ما ذكر ابن الأعرج في زبدة التاريخ . هذا في الوقت الذي كانت فيه هذه الضرورة قبل هذه الفترة قد أصبحت في النهج السَّياسي العام محل شك ، بل محل ادعاء زائف في نظر العلماء والعامة مما جعل هذه الضريبة مصدر المشكلات والاضطرابات طيلة عقود طويلة . كما عارضها بشدّة مجموعة من العلماء.

لهذه الأسباب تعمّد السملالي طرح مشروعه انطلاقاً من مدخل الضرورة ، فالضرورة هي تلخيص لأساس مصيري ، وما دام تشخيص الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بهذا الأساس المصيري غير ممكن من الناحية الواقعية لضيق الأفق المعرفي الناتج عن العزلة فقد كان هناك بديل جيد ومعبَّر عن معطيات هذه الضرورة وشروط صيانتها هو " المصالح المرسلة " فالمصالح المرسلة خطاب يفهمه الفقهاء جيداً فهي مدخل للوعي من باب الأصول والفقه ، كما أنّ المصالح المرسلة نظرية أصولية

قوية تعتمد على الحجة العقلية في الشريعة الإسلامية . ومع ذلك كله فالمصالح المرسلة تقوم بالأساس على مبدأ الضرورة قبل غيرها بما تتضمنه هذه الضرورة هنا بالضبط "خوف تبديل الدين والتحريف" أي وجوب المحافظة علي المصالح الضرورية (الدين ، النفس ، العقل ، النسل ، المال ، العرض) هو ضريبة التوظيف والمعونة . ومن ثمّ فإنّ تعريف المصالح المرسلة يتضمن بالنص والحرف مضمون المشروع الاستعدادي الذى اختاره السملالي بكل دواعيه ومتطلباته.

ولقد ذكر السملالي العديد من الموجبات للاستعداد والتوظيف والمماثلة . ودعا إلى اجبارية التوظيف لمواجهة مشكلتين هما :-

- مشكلة بذل المال للنصارى حتى يمكن تجنب احتلالهم العسكري ، لأنّ الاحتلال المالي أخف بكثير من الاحتلال العسكري.
- ثم مشكلة إعداد المال اللازم لتحقيق الاستعداد العسكري والصناعة العسكرية لإبعاد خطر الاحتلال المالي هذا وخطر الاحتلال العسكري أي لتحقيق الاستقلال.

فالتوظيف على ذلك أساس بناء القوة العسكرية وبالتالي هو أساس صيانة الدين والدنيا. كذلك فإنّ علماء المغرب قاموا بتحديد المصادر المالية الثابتة والطارئة لتحقيق شرط الاستعداد والمماثلة . ولقد شكّلت المصادر المالية الطارئة مصدر توتر للعلاقة بين السلطة والعلماء ، لأنّ السلطة كانت تتخذها غالباً ذريعة للاثراء على حساب الشعب من جهة ، ولتجعل منه وسيلة لفرض سيطرتها ونفوذها من جهة أخرى . فاضطر العلماء لتحديد مفهوم "المكس" ومفهوم "التوظيف والمعونة " لضبط ممارسات السلطة ، فالضريبة إذا انتفع منها المسلمون فهي توظيف ؛ وإذا انتفعت منها السُّلطه وحدها فهي مكس . والمتأمل للأحكام التي قررها العلماء يجدها تفرَّق بين حق النفوذ السَّياسي للنظام وحق السلطة في فرض الضريبة ، فحق النفوذ السَّياسي للنظام حق ديني لا يحق لأحد رفضه أو الخروج عنه ، ولكن لا ضريبة على هذا الحق لأنه لا ضريبة على الطاعة ، ومن ثم لا ضريبة على عقيدة الالتزام بنظام الدولة كما لا يجوز الخروج عن نظام الدولة ، أما حق الضريبة فلا يكون إلا مقابل نفع معين ، وبذلك قيّد الفقهاء فرض السُّلطة للضرائب بواجب قيام السلطة بنفع الناس من تحقيق الأمن وتقديم الخدمات وغيرها ، ولما حدّد الفقهاء نسبة الضريبة على أساس نسبة المنافع فقد وضعوا في الحقيقة الأساس المنهجي لتكثيف المنافع حتى تتمكن السلطة من تكثيف الضرائب . غير أنّ هذه الأحكام التنظيمية ظلت في الواقع نظرية ولم تطبّق إلا بصورة جزئية أو سطحية أو ادعائية .

وبعد استعراض اطروحات العلماء يتضح أنّ الخلاف لا يرجع للتوظيف في حد ذاته لأنّه ثابت في الأصول الإسلامية ، ومن ثمّ فإنّ الخلاف ليس حول التوظيف وانما الخلاف حول دوافع التوظيف ، هل هي دوافع تفرضها المصالح العامة أم هي فقط دوافع شخصية استغلالية ؟، ومن ثمّ حكموا على ضرورة الإجماع على ظهور المصلحة العامة في التوظيف وعلى ضرورة احترام الشروط التي يجمع بها ، مما جعل السُّلطة في غالب الأحيان تراجع العلماء لإستصدار فتاوى كلما أرادت فرض ضرائب طارئة لأنهم وحدهم الهيئة التشريعية القادرة على تحديد هذه الضرورة.

الاستعداد في التوظيف الرَّسالى للمال:

في الفصل العاشر تحدث الباحث عن الاستعداد في التوظيف الرَّسالى للمال حيث ذكر بأن المال والثروة يعتبران المؤسَّس الحقيقي لنظام الحداثة ، فالحداثة العلم والتكنولوجيا، والحداثة القوة والغزو والاستعمار ، والحداثة الأفكار السَّياسية والاجتماعية والاقتصادية والمذهبية المعاصرة عموماً ، وقد نشأت على أساس المال والثروة وتوظيفها توظيفاً علمياً متطوراً . هذا التوظيف العلمي هو السر في التغيير الذي أحدثه المال ؛ فلولا تشكُّل المال في نظام تقني وحمله لفكرة حضارية كبيرة لما تمكَّن من إحداث هذا الانقلاب الحضاري الهائل فالتشكُّل التقني مع الفكرة الحضارية هي التي وجهت المال نحو حركة علمية حضارية وتاريخية مهولة جعلت المال يتطور ويخرج من عملية الاقتصاد الاستهلاكي إلى عملية الاقتصاد السيَّاسي والحضاري ، فأصبح المال بذلك وظيفة رسالية هائلة تعتمد على الرسالة الحضارية اللاتينية في صورتها اللبرالية الحديثة وأصبح البنك والشركة يمثلان أدوات حضارية للنظام الليبرالي الحديث . فالشركة كمؤسسة اقتصادية وفكرية وسياسية هي السر الجديد في منهج حمل الحضارة اللاتينية إلى العالم وحمايتها.

لم يتمكن علماء المغرب من تحليل هذه الظاهرة المنهجية التي أصبحت أوروبا تنشر بها الحضارة اللاتينية في العالم إلا بعد ذلك ، ولكنهم كانوا يملكون نظرية بديلة حول التوظيف الرَّسالي للمال والتي استعرضها المؤلف عبر مستويين:

- الأول مفهوم المال والثروة والذي تظهر فيه بعض التأثيرات الحديثة .
- والثاني حول التوظيف الرَّسالي للمال في النظرية السَّلفية.

وفيما يتعلق بالمستوى الأول فقد ناقش الباحث آراء الفلاق وابن الأعرج والبلغيتي ومقارنتها بآراء المدرسة التجارية والمدرسة الطبيعية والمدرسة الكلاسيكية الرأسمالية والمدرسة الاشتراكية . وفيما يتعلق بالتوظيف الرَّسالي للمال فقد أثبت الباحث أنّ علماء المغرب في مرحلة ما قبل الحماية كانوا يروون أنّ أزمة الفشل والضعف والانهيار الذي أصاب المغرب ترجع إلى التخلي عن النظام الإسلامي في سياسة التوزيع الاجتماعي للأموال العامة . لأنّ هذا التخلَّى أدى إلى تفسخ عقيدة الأمة عند المجتمع ، وبالتالي تفسخ الإيديولوجية الجماعية الوحدوية . لأنّ الاحتكار الفردي للمال العام وتفشي ممارسات الاستغلال والابتزاز بكل صورها هدم مبادئ النظام الجماعي .وأحلّ محلّه الممارسات الإقطاعية والذهنية الفردية والعشائرية ، والقرصنة وأخلاق العنف . ومن ثمّ تصور الفلاق وغيره أنّ إحياء سياسة التوزيع الاجتماعي للمال إلى جانب توجية سياسي جديد لتسخير المال في تحقيق المتطلبات الضرورية الجديدة التي أصبحت تفرضها الظروف يمكنه أن يساهم في تحقيق الاستعداد الحقيقي لذلك اقترح عدة أنظمة للتوزيع الاجتماعي للمال عند الفقهاء السابقين وهي تتلخص في نظامين :

أ- نظام يتأسَّس على الأهداف الاجتماعية والأيديولوجية وهو النظام المعروف بنظام ابن يونس وهو نظام يوضح تقسيم الزكاة وخمس الغنيمة والركاز والفئ ومال الصلح ومال تجارة أهل الذمة وأهل الحرب .

ب- نظام يتأسَّس على الأهداف الاستعدادية وتحقيق القوة قبل كل شئ إلى جانب الأهداف الاجتماعية والإيديولوجية وهو النظام المعروف بنظام ابن جزي حيث يرى أنّ التوزيع ينبغي أن يبدأ بسد المخاوف والثغور واستعداد آلة الحرب واعطاء المقاتلة . ثم القضاة والعمال وبنيان المساجد والقناطر ثم يفرق على الفقراء .

ويؤكَّد الباحث في نهاية الفصل على أنّ طرح مفهوم الاستعداد من خلال نظام العلاقة بين بيت المال والمجتمع بأبعادها الاجتماعية والمنهجية العلمية والفكرية السياسية يعكس وعياً ، وهذا تطور هام في الوعي السَّياسي عند علماء المغرب في مرحلة ما قبل الحماية رغم تقليدية الخطاب والطرح.

الأصول السياسية للاستعداد وتطورها نحو فكرة النظام لحديث:

هذا هو عنوان الباب الخامس حيث تحدث الباحث في الفصل الحادي عشر عن الاستعداد في نظرية الأصول السَّياسية وأسلمة النظام فأبرز رأي الفلاّق الذي أكّد فيه تلازم الأصول السياسية لمنظومة القوة وذلك في كتابه "تاج الملك المبتكر" الذي كتبه رداً على استفتاء السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن حول تحديث الجيش بعد هزيمة تطوان 1860م.

اعتبر الفلاّق الأصول التي يقوم بها الاستعداد هي أصول تقنية علمية منطقية مشتركة لم يستطع أن يخرج عنها الفرس أو الإغريق أو المسلمون كما أنها ثابتة في الزمان والمكان .واعتبر الفلاق أنّ الخروج على هذه الأصول أساس ضعف المغرب وتراجعه وانهزامه ، وانطلاقاً من هذه الحقيقة حاول الفلاق أن يسلك في طرح تصوره للاستعداد وتحديث الجيش مسلكاً جديداً يتجلى في ملاحظتين:

الأولى : اعتماده منهجياً تلازم أصول نظام الدولة التي هي عنده أصول الاستعداد تلازماً علمياً منطقياً عند جميع الأمم والشعوب بما فيها الأصل العسكري أصلاً من بقية أصول منظومة الدولة يتأثر بتأثر تلك الأصول قوة وضعفاً نتيجة تلازم تلك الأصول تلازماً يستحيل الفصل بينهما أو عزل الجيش عنها .

الثانية : هي أنّ الفلاق قرّر طرح نظريته بالاستناد على جهاز المنطق (العقل) أولاً ولم يستخدم الأحكام الفقهية الاّ ما كان متطابقاً منها مع العقل . وهذا يرمز إلى منعطف جديد وتحول في الخلفية الفقهية . وانطلاقاً من هذا الطرح الاشكالي لمفهوم الاستعداد وتلازم أصوله فإنّ الفلاق يحصر أصل الأزمة في سببين:

1- افتقار المغرب لجيش حقيقي محترف منظم على أسس وقوانين علمية يتميز بالضوابط التقنية التي تتميز بها الجيوش المحترفة.

2- افتقار المغرب لجيش قوي يرجع إلى غياب النظرة العلمية الموضوعية لأصول القوة بحيث اعتبر المغرب أنّ القطاع العسكري هو القوة واعتبره بالتالي قطاعاً مستقلاً مفصولاً بمفرده يمكن مراجعته ومعالجته بصورة خاصة ومنفردة ، في حين يرى الفلاق أنّ القوة العسكرية هي أصل داخل مجموعة من الأصول المترابطة المتلازمة فيما بينها تلازم اللازم للملزوم بحيث إذا تضعضع أو تأثر أصل من تلك الأصول تأثرت وتضعضعت بقية الأصول الأخرى بالنتيجة . ثم يستعرض تلك المنظومات

السَّياسية لأصول القوة وهي المتمثلة في نظريات بهرام" الملك لا يتم عزهُ إلاّ بالشريعة ولا قيام للشريعة الا بالملك ... الخ "ونظرية أنوشروان "الملك بالجند والجند بالمال ... الخ " ونظرية أر سطو " العالم بستان سياجه الدولة، الدولة سلطان تحيا به السُّنة ، السُّنة سياسة يسوسها الملك ... الخ"

وأهمّ ما يميز هذه النظريات الثلاث هو اشتراكها في ثلاثة مبادئ أساسية تقوم عليها وتخدمها ومن ثم فإنّ تبنيها هو تبنٍ لهذه المبادئ وهي :

- مبدأ القوة "السياسية ، والمالية ، والاقتصادية ، والعسكرية".
- ومبدأ الإيديولوجية " الدين أو الشريعة ، السَّنة ".
- المبدأ السياسي " السياسة العقلية ، العدل – تفقد الرعية ، إصلاح العمال ... الخ". وتستند أجزاء هذه النظريات في النهاية إلى مبدأئ القوة والدين أو الدين والقوة .

أما فيما يتعلق بأسلمة النظام فقد اتفق علماء المغرب (اللجائي والفلاق وغيرهما) على أنّ أسلمة النظام السَّياسي والعودة به إلى نظام الخلافة كما أسَّسه القرآن الكريم وحدّد شروطه العلماء هو الحل الحقيقي للأزمة التي كان يعرفها المغرب باعتبار النظام السَّياسي الأساس الأول الذي تقوم عليه أركان الاستعداد . وانطلاقاً من هذه الحقيقة اعتبروا أنّ نظام الخلافة لا يكتمل في صورته الشَّرعية النموذجية التي يتفوق بها على غيره إلا بالتزام العمل بقاعدتي الشورى والعدل.

العدل والشورى في الأصول السيَّاسية للاستعداد:

في هذا الفصل الثاني عشر أكّد الباحث أنّ فكرة العدل احتلت عند علماء المغرب خلال مرحلة الغزو الأوروبي المدني قبل الحماية اهتماماً متزايداً . لأنّ هذا الغزو المدني الأوروبي فجَّرها عن طريق الحماية القنصلية الفردية التي زعم أصحابها وحلفاؤهم الأوربيون أنهم فروا من الظلم إلى الاحتماء بالأجانب . كما فجرها الغزو الأوروبي المدني هذا بطريقة أخرى عندما فرض قضية الاستعداد التي تطورت مع الظروف لتصبح مراجعة شاملة وفق قوانين المعاصرة في النهاية فبرزت حينئذٍ فكرة العدل كأصل من أصول الاستعداد.وتبين بالتالي أن العدل عنصر أساسي في المواجهة ضد الاستعمار وانكشف مع ذلك أنّ غياب العدل في الماضي أدى إلى خلل خطير ترتب عنه ضعف وتدهور وانهزام وانهيار.

كما أن الغزو الاستعماري المدني والعسكري فجّر بدوره قضية الشورى التي برزت في مواجهة هذا الغزو كأصل من أصول الاستعداد ، وبالتالي كأصل من أصول القوة . وقد تطورت قضية الشورى ، مع تطور الغزو الأوروبي ومن ثم مع تطور فكرة الاستعداد ، فظهرت الشورى في البداية كفكرة اختلف رأي العلماء حولها هل هي ملزمة أم معلمة ؟ نظراً لسيادة الاستبداد وطول هيمنته على الأوضاع حتى أصبح التسليم بواقعه عقيدة لم يستطع أن يتخلص منها فكر العلماء بسهولة . ومع زيادة الضغط الأوروبي المدني وخصوصاً الضغط التجاري والسَّياسي انتقلت فكرة الشُّورى إلى مستوى التجربة العملية الشعبية وفق قرارات العلماء الذين تحدثوا عن مجالس الأعيان . ثم ظهرت نظريات دستورية نيابية انطلقت في الدفاع عن إجبارية النظرية الشورية من القرآن الكريم وفي تصورها تنظيمياً من النموذج الأوربي

المعاصر غير أنها لم تنزلها على الواقع المغربي وظلت حبراً على ورق إذ أنّ التيار كان ضدها على مستوى الداخل والاستعمار كان لها بالمرصاد على مستوى الخارج.

المجتمع والسلطة في الميثاق السَّياسي لتجاوز الشدة :

أكّد الباحث في هذا الفصل الثالث عشر على أنّ علماء المغرب قد لاحظوا أنّ زيادة التغلغل الأوروبي المدني والعسكري في المغرب قد خلق أضراراً سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة ، وأنّ السلطة قد عجزت عن تطويق هذا الغزو ومواجهة أضراره ، بل ساهم عجزها وفسادها في زيادة تلك الأضرار مما أدى إلى تدهور خطير عبرَّ عنه العلماء بظروف الشَّدة ولمواجهة هذه الشَّدة وتجاوزها حاول العلماء تحديد بعض الأصول السَّياسية واستحضار الأدلة الفقهية والتاريخية التي تؤكّد ضرورة العمل بتلك الأصول للسيطرة على تلك الشدة وتجاوزها . وهي أصول تؤسَّس في عمومها ميثاقاً سياسياً حقيقياً ينظم العلاقة بين المجتمع والسُّلطة .

اعتبر علماء المغرب أنّ الفقر والتهديد الأوروبي عناصر بارزة في الأزمة وأن هذين العنصرين هما نتيجتان طبيعيتان لانحراف النظام والسُّلطة عموماً عن الإسلام وتفكك نظام الجماعة الإسلامية وانقطاع الصلة بالله مما أدى إلى تفشي الفساد وتحكُّم الغرائز والشهوات وطغيان الفردية . وهذه العناصر لما تجمعت أدت إلى الانهيار الاقتصادي والانهزام العسكري. وهكذا يصبح انقطاع الصلة بالله آلية يمر مفعولها عبر كل العلاقات البنيوية لنظام الأمة فيخرَّبها ، كما تصبح إعادة الصلة بالله تعبيراً عن إقامة التقنيات الضرورية واحترام القوانين والمبادئ والعمل بالشروط التنظيمية للأمة وفق ما أمر به الله لتجاوز عناصر الفساد والانحلال والهبوط والانهزام والفقر.

حدّد اللجائي ثلاثة مرتكزات لتجاوز الشَّدة هي:

- مشاورة النصحاء.
- وثبات نية الأعوان.
- وإقامة سوق العدل.

غير أنّ اللجائي وغيره يروون أن هذه المرتكزات لا يمكن تحقيقها إلا إذا توفرت في الأمير عشرة شروط هي " أن يكون عالماً بالرعية ، عادلاً في القضية ، عارياً من الكبر، قبولاً للعذر ، سهل الحجاب ، مصون الباب ، متحرياً الصواب ، رفيقاً بالضعيف ، غير محاب للقوي ، ولا جافٍ للقريب " . وهذه بجملتها تؤكَّد على أن مصدر الأزمة هو الاستبداد والظلم فالأزمة – إذن – أزمة سياسية في حقيقتها . واقترحت اطروحات الاستعداد مجموعة من الأفكار يمكن للأمير أن يعمل بها لسياسة المجتمع خلال الأزمة منها : أن يحترم الأمير دين الناس وأموالهم وأن يعتمد النخبة والأكابر في سياسة أمورهم ، وهذه بجملتها دعوة لتصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع وذلك من خلال العمل بمنظومات: العدل والاعتدال، والحق والاعتدال ، والاستصلاح والعدل، ونظير هذا العدل تقوم الجماعة بطاعة الأمير رغم الجور والظلم لأنّ الطاعة أساس الجماعة . ورفض دعاة الاستعداد الخروج على الأمير والثورة عليه ما لم يظهر كفراً بواحاً.

ويرى الباحث أنّ العلماء وظفوا البدعة والسُّنة بقوة للدفاع عن الاستقرار والوحدة غير أنّ هذا التبرير خاطئ إذ أنّ الإلحاح على الطاعة المطلقة للظلم والفساد هو غرس وتجذير ذهنية الاستسلام للظلم والفساد وتكوين شعور سكوني هابط رافض لأية مقاومة أو دفاع عن الحق . ومن ثم فرض دعاة الاستعداد على الأمة أن تتحمل جهازاً ظالماً فاسداً ومتسلطاً ، ومنعوا معارضته ومقاومته لأنّ ذلك بدعة . والسُّنة هي الصبر . وأقل ما كان يجب هو تأسيس نظام للمعارضة والضغط يستطيع تقويم النظام والسُّلطة وتصحيح ممارستها السياسية.

الاستعداد في جدلية التحديث والاستقلال:

في هذا الفصل الأخير أكّد الباحث أن مؤتمر الخزيرات الذي انعقد سنة 1206هـ حول القضية المغربية فجرّ فكرة الحداثة عند المغاربة وقسّم أنظارهم حولها إلى قسمين:

- قسم بزعامة الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني اعترف بضرورة التجديد التحديث "تأصيل الحداثة " ولكنه رفض الاتجاه نحو أوروبا معتقداً أنّ نظام الحداثة تمتلكه بعض الدول الإسلامية بدورها مما جعله يصر على ضرورة اقتباس تقنيات نظام الحداثة من العالم الإسلامي . وهذا القسم برز كتيار قوي على يد الشيخ أحمد العراقي اثر حرب تطوان 1860.

-وقسم عبرَّ عن وجهة نظره كل من على زينبر وعبد الكريم مراد وعبد الله بن سعيد وقد اعترف هذا القسم بضرورة التحديث التجديد "تحديث الأصالة " مع تأكيده على الاتجاه نحو أوروبا وتحديث البلاد على النمط الأوروبي ، باعتبار أن أوروبا تمثَّل قوة عالمية لا يمكن النجاة من هيمنتها وخطرها إلا بالتوجه نحوها والاعتماد عليها في التحديث. وفي هذا الإطار اعتبر هذا التيار الاعتراف بالنفوذ الأوربي العالمي ضرورة لا مناص منها. وقدّم برنامجه عن التحديث في شكل دساتير ظهرت بعد مؤتمر الخزيرات.

وبعد أن ناقش الباحث هذه الدساتير وانقسام علماء المغرب إلى تيار قومي وجامعي تساءل الباحث : هل كانت الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية تقبل بإصلاح الأوضاع المغربية وتحديثها؟ وهل كانت أوروبا مستعدة فعلاً لنقل التكنولوجيا وتصديرها إلى المغرب ؟ يجيب الباحث عل تساؤله الثاني بأنّ أوروبا لم تكن مستعدة لنقل التكنولوجيا إلى المغرب ولا إلى غيره ، ومن ثمّ فإنّ العزائم هي معيار الجواب الصحيح على السؤالين ، غير أن العزائم في المغرب كانت مكبلة بأنواع من السلاسل فلم تكن المشكلة هي مشكلة إقامة الدليل الشَّرعي والعقلي على ضرورة التحديث بل كانت المشكلة هي في تحديد الوسائل العملية لتحرير تلك العزائم وبعد تأكيده على هذه الحقيقة ختم الباحث كتابه بخلاصة النتائج التي توصّل إليها.

الخاتـمة :

إنّ مما لا شك فيه أن الباحث قد بذل مجهوداً علمياً رفيعاً في إخراج هذا السفر القيَّم، وإن كان من ثمة ملاحظات فبالإضافة لملاحظات بروفيسور طه جابر العلواني التي ذكرها في تقديمه للكتاب فإننا نلاحظ الآتي :-

أولاً : ظاهرة تكرار بعض الاقتباسات على مدار الكتاب أدت إلى ترهل الكتاب ، وهذه الظاهرة كان في الإمكان تلافيها لو أحكمت خطة الكتاب .

ثانياً : هناك بعض المصطلحات والألفاظ المتداولة في الكتاب والتي لا يستطيع المشارقة معرفة معناها فلو وُضِعت معانيها في الهامش لكان ذلك أفضل وأنفع.

ثالثاً : لاحظت أن الباحث انصرف في الفصل الخامس "مفهوم العلماء" لمناقشة العموميات بحيث لو تمّ حذف هذا الفصل من الكتاب لما أثر ذلك في بنية الكتاب . وكان يفترض أن يحدثنا الباحث عن رؤية المغاربة في الفترة المدروسة لهذا المفهوم وكيف أفلس نظام العلماء لتحل محله الانتلجنسيا ذات المنشأ والفكر العلماني.

وإنني لأتمنى أن يخرج الدكتور أحمد العماري جزءً مكملاً لهذا الكتاب يحدثنا فيه عن المرحلة الثانية أي مرحلة ما بعد الحماية وكيف تعاملت الانتلجنسيا المغربية مع الاستعمار وذلك بعد زوال نظام العلماء.